

في سبيل احتواء الأزمة ونقل الاقتصاد نحو برّ الأمان

كُلّ توسيع للنزاع الى الأراضي اللبنانية قد يكبّد لبنان خسائر اقتصادية هائلة مع بداية الفصل الرابع من العام 2023، شهدت المنطقة نزاعاً عسكرياً غير مسبوق أوقع العديد من الضحايا والأضرار الجسيمة، مع ما يخلّفه ذلك من انعكاسات محتملة على الشرق الأدنى برّمته. ومن شأن كلّ توسيع لنطاق النزاع نحو الأراضي اللبنانية أن يكبّد البلد خسائر اقتصادية جسيمة، ذات مضاعفات سلبية كبيرة على الأوضاع المالية والنقدية. إذ قد يؤدّي ذلك الى تكبير الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي والناتج المحتمل تحقيقه والتي تصل الآن الى 70%، والتي مفاومة معدل التضخم المرتفع أصلاً والذي يقارب 250%، والتي زيادة الفقر والبطالة اللتين يفوق معدلهما حالياً 80% و30% على التوالي، والتي تأكل سعر صرف العملة الوطنية والقدرة الشرائية لعموم المواطنين اللبنانيين.

كان الإستهلاك الخاص قد سجّل تحسّناً طفيفاً خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة على الرغم من المراوحة السياسية المتنامية، المتمثلة بمواصلة تأجيل انتخابات رئاسة الجمهورية وباقتصر اجتماعات الحكومة على الحالات الطارئة وبشلل المسار التشريعي لمجلس النواب، كان الاقتصاد اللبناني الحقيقي قد استطاع تسجيل أداء منطوق على تحسّن طفيف (قبل اندلاع النزاع)، بدفع من الإستهلاك الخاص. وقد كان القطاع السياحي محرّكاً قوياً للنمو هذا العام، لاسيّما خلال الصيف مع وصول دفق كبير من المغتربين اللبنانيين والسياح الى لبنان. غير أن المجاميع الإستثمارية أخذت في التراجع بسبب حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي السائدة داخلياً والتي تدفع باتجاه تأجيل أو إلغاء المبادرات الإستثمارية الهامة.

شهدت الواردات انخفاضاً طفيفاً في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023، وذلك عائد الى بائنين اثنين مع أن قيمة الواردات انخفضت من 10.8 مليار دولار أميركي في الأشهر السبعة الأولى من العام 2022 الى 9.8 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023، إلا أن هذا الإنخفاض لا يعبر عن تراجع في الإستهلاك الخاص. ذلك أن انخفاض الواردات عائد بصورة خاصة الى بائنين اثنين: السيارات والنفط. فاستيراد السيارات انخفض بقيمة 0.6 مليار دولار لأن وكلاء السيارات كانوا قد أجروا طلبات تخزين مفرطة قبل الرفع المتوقع لسعر الدولار الجمركي. أما استيراد النفط، فتراجع بقيمة 0.6 مليار دولار لأن أسعار النفط انخفضت بنسبة 20% عن المستويات التي كانت قد بلغت بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية. وإذا استثنينا هذين البائنين، نلاحظ أن أهم أبواب الاستيراد (أي المواد الغذائية، المشروبات، الملبوسات والمجوهرات إلخ...) زادت كلها، تدليلاً على ارتفاع الإستهلاك الخاص.

الحكومة تقرّ مشروع موازنة العام 2024 ضمن المهلة الدستورية
بأشر مجلس الوزراء دراسة مشروع موازنة العام 2024 الذي كانت وزارة المالية قد أحالته اليه قبل بضعة أسابيع، وأقرّه بسرعة ضمن المهلة الدستورية، مسجّلاً بذلك سابقة منذ العام 2002. وعليه تكون الحكومة قد أنجزت دراسة مشروع الموازنة وأحالته الى مجلس النواب قبل انعقاد دورة الخريف التي تبدأ في النصف الثاني من تشرين الأول. وتلحظ موازنة العام 2024 نفقات إجمالية بقيمة 301 ترليون ليرة لبنانية مقابل إيرادات إجمالية بقيمة 259 ترليون ليرة لبنانية، ما يخلّف عجزاً بقيمة 42 ترليون ل.ل.، أي ما يوازي 464 مليون دولار (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي و13.9% من النفقات).

الليرة اللبنانية تصمد إزاء الدولار الأميركي في الوقت الذي يعتمد لبنان نموذجاً نقدياً جديداً
صمدت الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي في سوق الصرف الموازية بعد انهيارها السريع في بداية السنة، فيما يدخل لبنان حقبة مالية ونقدية جديدة بإشراف القيادة الجديدة لحاكمية مصرف لبنان، ويعتمد المصرف المركزي سياسة الإفصاح الرامية الى تعزيز الشفافية داخل اقتصاد نقدي مستجّد. وبالتفصيل، يتبيّن أن سعر الصرف في السوق الموازية، والذي تجاوز مستوى 140000 ل.ل./الدولار الواحد في نهاية شهر آذار 2023 واصل تقلباته الهامشية المروحة حول 89000 ل.ل./الدولار حتى إعداد هذا التقرير. ويعود استقرار سعر صرف الليرة/الدولار في السوق السوداء، بصورة خاصة، الى القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحاكمية الجديدة لمصرف لبنان والقاضية بوقف العمل بمنصّة "صيرفة"، من أجل إقامة منصّة جديدة شفافة وموثوقة لتداول العملات في الاقتصاد النقدي المستجّد، والحدّ من الاقتطاع من احتياطات النقد الأجنبي، ولجم التمويل النقدي وتحسين الشفافية المالية. يضاف الى ذلك استمرار التدفقات النقدية خلال العطل وموسم الاضطياف السياحي، والحدّ من حجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان.

استمرار عمليات التحوّط في سوق الأسهم وأسعار السندات عند أدنى مستوياتها في ظلّ أزمة متعدّدة الأشكال
وتوترات جيوسياسية متزايدة

مدّدت سوق الأسهم اللبنانية سلسلة مكاسبها في غضون الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، في إطار عمليات تحوّط متواصلة في مواجهة أزمة متعدّدة الأشكال وتضخّم متزايد. بالتوازي، وصلت أسعار سندات اليوروبندز إلى أعتاب الـ 8 سنت للدولار الواحد في نهاية أيلول، عقب تغيير حاكمية مصرف لبنان في نهاية تموز 2023، قبل أن تعود وتنخفض الى حدود الـ 6 سنت للدولار الواحد في تشرين الأول، وذلك بفعل أجواء عدم اليقين التي ولّدها تفاقم النزاع الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظرفية
3	القطاع الحقيقي
7	القطاع الخارجي
8	القطاع العام
9	القطاع المالي
13	الخلاصة

للمراسلة

قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات
(961-1) 977409
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا
(961-1) 977346
salma.baba@bankaudi.com.lb

ميشال خوري سخا
(961-1) 977102
michele.sakha@bankaudi.com.lb

ستيفاني بو سليمان
(961-1) 952397
stephanie.bousleiman@bankaudi.com.lb

إلياس ميسي
(961-1) 959747
elias.missi@bankaudi.com.lb

بنك عوده

مع بداية الفصل الرابع من العام 2023، اندلع صراع عسكري غير مسبوق في المنطقة والذي نجم عنه خسائر بشرية جسيمة وسط احتمالات بأن يكون له ارتدادات على منطقة الشرق الأدنى بشكل عام. إنَّ أيّ توسّع للصراع نحو الأراضي اللبنانية يمكن ان يترتب عنه خسائر اقتصادية جسيمة وتداعيات سلبية لافته على الأوضاع المالية والنقدية الداخلية. إذ من المرجح أن يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي والناتج المحتمل تحقيقه والتي تبلغ في الوقت الراهن نحو 70%، إضافة إلى تفاقم التضخم الذي وصل حالياً إلى نحو 250%، وزيادة معدلات الفقر والبطالة والتي تتجاوز اليوم عتبة الـ80% و30% على التوالي، وتآكل العملة الوطنية والقدرة الشرائية لدى الأسر بشكل عام.

فبخلاف الصراع الذي حدث في تموز 2006، فإنّ آفاق الاقتصاد اللبناني واهنة اليوم، والأزمات السياسية الداخلية مستمرة دون حلول جديّة مطروحة، كما أنّ العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن لا تشير إلى إمكانية ضخ الأموال من أجل إعادة الإعمار. ناهيك عن أنّ أيّ تمديد للصراع يمكن أن يؤثر على آفاق التنقيب عن الغاز والتي يعوّل عليها لبنان من أجل الخروج من أزمته الاقتصادية في المستقبل. يبحث هذا التقرير في الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، أي قبيل اندلاع الأحداث الأمنية الأخيرة.

على الرغم من استمرار حال المراوحة السياسية الراهنة والتي تشهد تأجيلاً مستمراً للانتخابات الرئاسية اللبنانية، واقتصار اجتماعات الحكومة على الحالات الطارئة، وشلل المسار التشريعي في مجلس النواب، كان الاقتصاد الحقيقي قد استطاع أن يسجل تحسناً نسبياً في أداءه هذا العام، ولا سيما خلال الصيف مع توافد أعداد لافته من المغتربين اللبنانيين والسياح. فالإنفاق الاستهلاكي يسجل نمواً كما يستدل من خلال زيادة البضائع بالأطنان في مرفأ بيروت بنسبة 2% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2023. أما المجاميع الاستثمارية فلا تزال ضعيفة في ظل الغموض السياسي-الاقتصادي اللافت على الساحة الداخلية والذي نتج عنه تأجيل أو إلغاء لمبادرات استثمارية بارزة.

على صعيد القطاع الخارجي، تقلصت الصادرات بنسبة 24% سنوياً، من 2.1 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2022 إلى 1.6 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2023. إنَّ تسجيل فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 1 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2023 على الرغم من تقلص الموجودات الخارجية الصافية لدى مصرف لبنان بقيمة 1.3 مليار دولار، إنما مرده إلى نمو الموجودات الخارجية الصافية لدى المصارف بقيمة 2.4 مليار دولار. إلا أنّ ذلك لا يدلّ على أنّ الأموال الوافدة زادت عن التحويلات إلى الخارج، لأنّ سيولة المصارف بالعملات الأجنبية لم تنمو سوى بشكل طفيف بقيمة 0.2 مليار دولار (من 4.2 مليار دولار إلى 4.4 مليار دولار). بل أنّ الفائض في ميزان المدفوعات ناجم ذلك بشكل أساسي عن تراجع المطلوبات الخارجية لدى المصارف بمقدار 3 مليار دولار (خصوصاً ودائع غير المقيمين) في أعقاب تعديل سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من 1507.5 إلى 15000، ذلك أنّ قسماً من مطلوبات غير المقيمين مقوّمه بالليرة اللبنانية. عليه، فإنّ الفائض في ميزان المدفوعات هذا العام هو مسألة حسابية لا غير ولا يعكس تدفقاً صافياً في الأموال. هذا وإذا اعتمدنا سعر صرف رسمي ثابت خلال الفترة، يكون ميزان المدفوعات قد سجّل عجزاً يقدر بنحو 2 مليار دولار.

أما على صعيد القطاع المالي، فقد أقرت الحكومة مشروع موازنة العام 2024، وهي أول موازنة تقر في مهلها الدستورية منذ العام 2002. ولحظت الموازنة نفقات تقدر بنحو 301 ترليون ليرة مقابل إيرادات بقيمة 259 ترليون ليرة، ما نتج عنها عجزاً مالياً يقدر بنحو 42 ترليون ليرة، أي ما يعادل 464 مليون دولار (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي و13.9% من النفقات). ولما كانت خدمة الدين تقدر بنحو 15 ترليون ليرة، فإن موازنة العام 2024 تهدف إلى تسجيل عجزاً أولياً بقيمة 27 ترليون ليرة، أي ما يعادل 300 مليون دولار (1.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

وعلى صعيد القطاع النقدي، أشاد صندوق النقد الدولي بالسياسة التي تنتهجها حاكمية مصرف لبنان الجديدة من ناحية عدم قبولها بتمويل الدولة والحفاظ على ما تبقى من احتياطات من النقد الأجنبي. في موازاة ذلك، لا يزال التضخم عند مستويات مرتفعة على الرغم من الاستقرار النسبي في سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية خلال الأشهر الماضية. إذ تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن مؤسسة البحوث والاستشارات بأنّ مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 245% سنوياً في أيلول 2023 بالمقارنة مع أيلول 2022.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد تقلصت ودائع الزبائن من 168.4 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 95.6 مليار دولار في نهاية آب 2023، أي بما نسبته 43%. إذ انخفضت الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية بنحو 31.4 مليار دولار خلال الفترة المغطاة لتبلغ زهاء 92.2 مليار دولار، بينما انخفضت الودائع المصرفية بالليرة بقيمة 16.4 ترليون ل. لتبلغ زهاء 51.1 ترليون ل. في نهاية آب 2023. عليه، ارتفعت دولة الودائع من 73.4% في تشرين الأول 2019 إلى 96.4% في آب 2023. هذا وقد واصلت المصارف اللبنانية خفض رافعتها الاقتراضية منذ اندلاع الأزمة. إذ تراجعت محفظة التسليفات للقطاع الخاص من 54.2 مليار دولار إلى 8.9 مليار دولار، أي ما نسبته 83%. توازياً، تراجع المعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية من 9.03% في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 0.41% في نهاية آب 2023، بينما انخفض المعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالدولار من 6.61% إلى 0.03% في الفترة ذاتها. هذا وقد نتجت الخسائر المصرفية الصافية عن تكاليف القطع الباهظة، وارتفاع الأعباء التشغيلية العائدة إلى التضخم الملحوظ، إضافة إلى متطلبات رصد المؤونات التي تواجهها المصارف اللبنانية لجهة المخاطر السيادية ومخاطر القطاع الخاص بشكل عام.

بنك عوده

وفي ما يخص أسواق الرساميل اللبنانية، واصلت سوق الأسهم مسلكها التصاعدي بعد سنتين متتاليتين من الارتفاعات الملحوظة في الأسعار. إذ قفز مؤشر الأسعار بنسبة 26.7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، بعد نمو نسبته 37.2% في العام 2022، بدفع من زيادات في أسعار أسهم "سوليدير". وبأبني ارتفاع الأسعار هذا العام في ظل زيادة سنوية في أحجام التداول بنسبة 10.7% لتبلغ زهاء 345 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023. عليه، تراجع معدل دوران الأسهم (المحتسب على أساس قيمة التداول السنوي إلى الرسطة السوقية) من 3.1% إلى 2.5% خلال الفترة المغطاة.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاعين العام والمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، في حين تتطرّق الملاحظات الختامية إلى تقديم قراءة في التقرير الجديد لصندوق النقد الدولي تحت البند الرابع عن لبنان.

1- السّمات الظرفيّة

1-1- القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1- الزراعة والصناعة: القطاعان الأول والثاني تحت الضغط في وضع اقتصادي غير مستقرّ

لا يزال قطاعا الزراعة والصناعة يتأثران بالأزمة الاقتصادية الراهنة، وبمضاعفات هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية كما بالنزاع المستجّد على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية.

مؤخّراً، تكبّد المزارعون خسائر في الانتاج بفعل موجات الحرّ الصيفيّة. وتُعزى الخسائر في الانتاج الزراعي المحلي، بوجه خاص، إلى الشحّ في مياه الريّ كون معظم الأنهر والينابيع قد جفّت بسرعة كما إلى طرق التخزين غير المؤاتية.

من جهة أخرى، وإثر تعليق الاتفاق لتصدير الحبوب عبر البحر الأسود، تسعى الحكومة إلى زراعة الحبوب على مساحة 24700 فدّان لزيادة انتاجها من القمح والحدّ من تبعية لبنان حيال الواردات، لا سيّما في ظلّ الوضع الجيوسياسي الراهن الذي يؤثّر على تجارة الحبوب بين روسيا وأوكرانيا. إن زراعة القمح في لبنان يمكن أن تؤمّن 70% من استهلاكه، ما يخفّف كثيراً من العبء الذي يُثقل على الموارد الغذائيّة للبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق لتصدير الحبوب عبر البحر الأسود، والذي كان ينصّ على تأمين ممّر انساني لإخراج صادرات الحبوب الأوكرانية في السنة المنصرمة، انتهى مفعوله في تموز 2023، لأن روسيا ألغت مشاركتها فيه.

أما سوق التوزيع المحليّة، فما زالت تعاني من منافسة السلع المستوردة من البلدان المجاورة بأسعار متدنّية. كما أن المزارعين قلقون من ظهور كمّيّات هائلة من الخضار والفاكهة في السوق اللبنانية، وهي سلع مهربّة بأسعار أقلّ من أسعار العرض المحليّ.

في موازاة ذلك، تعمل الحكومة منذ أربع سنوات مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) على مشروع يهدف إلى الحدّ من تهريب المبيدات والأسمدة وإلى إقفال جميع المتاجر الزراعيّة غير المرخص بها والتي تبيع منتجات فاسدة وسامّة. توازياً، أعلنت الجزائر أنها ستعزّز علاقاتها الزراعيّة مع لبنان عبر تبادل الخبرات وفتح الأسواق الجزائريّة أمام المنتجات اللبنانية والعكس بالعكس، كما عبر تشجيع العمل الثنائيّ.

إلى ذلك، أصاب الخلل مؤخّراً إنتاج ونقل السلع الزراعيّة من جرّاء التوتّرات الجيوسياسية المتزايدة واشتداد المواجهات على الحدود الجنوبيّة. ذاك أن المخاوف المتعلّقة بتصعيد جديد منعت المزارعين من التخطيط للموسم المقبل، ما قد يؤدّي إلى خسائر مالية كبيرة، حتى لدى المزارعين الذين سبق لهم أن حصّدوا نتاج مزروعاتهم الصيفيّة.

على صعيد القطاع الصناعي، ما زال الصناعيّون اللبنانيّون يواجهون مشكلات سلسلة التموين والإختناقات التي تولّد نقصاً في السلع الإستهلاكيّة، ما ينعكس تضخّماً من ناحية العرض وارتفاعاً في كلفة المواد الأولية. وقد تفاقم هذا الوضع جرّاء ضعف بيئة الأعمال، ذاك أن لبنان يعاني من استشرى الفساد، ومن تعقّد المعاملات وبطء الروتين الإداري، ومن عدم كفاية البنى التحتية ومن نقص في الخدمات الأساسيّة، بما فيها الكهرباء.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن توحيد الدولار الجمركي مع سعر منصّة " صيرفة " ابتداءً من أيار/مايو 2023 هو تطور جوهري ستكون له انعكاسات مهمّة على القطاعين الزراعي والصناعي وعلى السلع المستوردة. وفي المستقبل، نمة حاجة

بنك عوده

ملحة الى بنى تحتية ملائمة كالكهرباء، إضافة الى حوافز ضريبية، لتشجيع المؤسسات الأجنبية على الإستثمار في القطاعات الإنتاجية اللبنانية، وعلى المساهمة في تنمية الناتج الصناعي والزراعي للبلاد.

1-1-2- البناء: استمرار تراجع أداء القطاع العقاري في الأشهر التسعة الأولى من السنة

شهد القطاع العقاري اللبناني مساراً تراجعياً ملحوظاً منذ بداية الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول 2019. وقد انطلق هذا المسار خصوصاً جرّاء تدهور سعر العملة الوطنية إزاء الدولار الأمريكي، وعجز القطاع الخاص عن الحصول على قروض والانخفاض الكبير للقدرة الشرائية والاستهلاك لدى الأسر اللبنانية.

لقد سجّلت السنة الماضية منعطفاً جديداً بالنسبة الى الطلب في السوق العقاري اللبناني، لأن صفقات بيع العقارات باتت تتم بصورة حصرية بالدولار النقدي، كون البائعين أخذوا يمتنعون تدريجياً عن قبول الشيكات المصرفية، وفي سياق انهيار شديد لقيمة العملة اللبنانية إزاء الدولار الأمريكي، ما أدّى الى انخفاض الطلب في السوق.

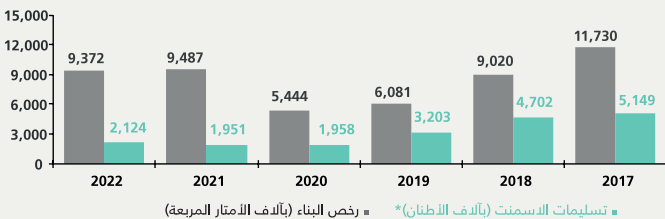
وبما أن زيادة الأجور الإسمية للأسر ظلّت أقل بكثير من معدلات التضخم، فقد واصلت القدرة الشرائية تأكلها. وبالتالي، فإن حصة الحاجات الأساسية من الدخل المتوافر أخذت ترتفع على حساب مكوّنات الإنفاق الأخرى. وهذه العوامل تؤثّر على رغبة الأسر في تملك عقارات جديدة. وبسبب تراجع الطلب على العقارات واختناق العرض في السوق، شهدت قيمة العقارات في لبنان انخفاضاً ملحوظاً، بمقدار النصف تقريباً منذ بداية الأزمة، حسب التقديرات. وبدلاً من أن يزداد الطلب المحلي على العقارات بسبب انخفاض الأسعار، تغيّرت مواصفات الشراة المهتمين بالسوق. ذلك أن الطلب في السوق العقاري اللبناني أخذ يتوقّف بخاصة على المغتربين، وعلى المقيمين الذين لديهم حسابات بالدولار النقدي خارج لبنان وعلى مستثمرين راغبين في توظيف سيولتهم. وقد أدّت هذه العوامل الى إعادة تنشيط الطلب جزئياً في السوق العقاري اللبناني.

وبصورة أدقّ، تركّزت رغبات المغتربين المنتمين الى الطبقة الوسطى على شقق تراوح قيمتها بين 250 و300 ألف دولار أمريكي، بحيث بلغ سعر المتر المربع الواحد في عمليات الشراء المعقودة في الأشرفية مثلاً حوالي 1500 دولار أمريكي. أما الزبائن المنتمون الى طبقة اجتماعية عليا، والقادرون على دفع ملايين عدة من الدولارات، فقد جذبهم شقق أو مساكن أكثر فخامة، بحيث سجّلت في وسط بيروت وأحيائه الراقية صفقات تراوح قيمتها بين 2 و4 ملايين دولار. وقد تركّزت هذه البيوعات بوجه عام على دفع ما يزيد عن 4000 دولار/المتر المربع الواحد. أما المنطق الذي تستند اليه عمليات الشراء هذه، فمفاده أن ثمة ارتفاعاً متوقّعاً في قيمة العقارات نتيجة غياب المشاريع الجديدة في البلاد. يبقى أن هذا الانتعاش الذي أصاب الطلب لم يكن على القدر ذاته في جميع المناطق اللبنانية، ما أحدث فجوة ملحوظة بين الأسعار المتداولة في مختلف المناطق.

توازياً، إن المستثمرين الذين يملكون سيولة نقدية بالعملة الأجنبية يسعون للاستثمار في القطاع العقاري. إن هذا الاهتمام بالقطاع العقاري مرده إلى أنّ العائد الإيجاري للاستثمار في استوديو أو مساحات بنحو 100 متر مربع يتراوح بين 3% و4% من القيمة السوقية السنوية في بعض المناطق. ويمكن للعائد الإيجاري أن يفوق هذا الحدّ للشقق المفروشة والشقق التي يتم المحافظة عليها داخل مبان ذات جودة عالية.

وعلى صعيد العرض، تراجعت رخص البناء خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2023 إلى 2807707 متر مربع، من

تطور مؤشرات قطاع البناء



البناء

التغيّر	2022		2021			
	فصل 4 / 2022 / 2021	فصل 4	فصل 4	فصل 4		
-7.6%	3.7%	14,362	5,190	15,550	5,005	قيمة المبيعات العقارية (بملايين الدولارات)
-27.3%	-39.0%	79,990	23,490	110,094	38,514	عدد عمليات البيع العقارية
-43.4%	-46.6%	830	249	1,467	466	منها عمليات البيع للأجانب
27.1%	70.0%	180	221	141	130	القيمة الوسطية للعمليات (بالآلاف الدولارات)
32.6%	38.1%	1,045	390	788	283	الضرائب العقارية (بملايين الدولارات)

بنك عوده

5391247 متر مربع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2022، ما يشير إلى تقلص سنوي نسبته %47.9، وفق الأرقام الصادرة عن نقابة المهندسين في بيروت.

أما عرض العقارات الجديدة في السوق اللبنانية فهو ضعيف منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية عام 2019. ومع تغيّر طرق الدفع، وانهيار سعر الليرة اللبنانية، وتحليق أسعار المواد الأولية عقب نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية وقلّة التمويل العقاري، نُذرت إلى حدّ كبير مشاريع البناء في لبنان، والتي تعود بمعظمها إلى ما قبل العام 2019. وقد أسفر هذا التوجّه عن توقّف شبه تام لعدد من مشاريع البناء في البلاد، كما عن تقلص مشاريع البناء المستقبلية في هذا القطاع.

أما محفظة القروض المصرفية بالعملات الأجنبية، فشهدت انخفاضاً كبيراً منذ بداية الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول 2019. ذلك أن مجموع القروض المصرفية بالعملات الأجنبية تراجع بنسبة %79.0 ليبلغ 8.1 مليار دولار أميركي في نهاية آب 2023 مقابل 38.6 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019. ويُعزى ذلك إلى أن المقترضين يسدّدون ديونهم بالدولار المحلي، بمن فيهم الملاكين العقاريين. لذا، فإن معظم باعة العقارات في لبنان يسعون أكثر فأكثر إلى بيع مخزونهم المتبقّي بالدولار النقدي. وهذا الواقع، إضافة إلى ندرة الشراة المهتمّين والمستعدّين للدفع بالدولار الطازج، أحدث تفاوتاً بين العرض والطلب في السوق العقاري، ما انعكس سلباً على منحنى الأسعار بحيث انخفضت أسعار العقارات بالدولار النقدي.

إن الثقة بالقطاع العقاري اللبناني، التي هي أحد أهم محرّكات انتعاش القطاع، تتوقف بقوة على الاستقرار الداخلي للبلاد. وعليه، فإن غياب تدخّل الدولة لتأمين الإستقرار الاقتصادي، وانعدام التمويل العقاري إضافة إلى المخاطر الأمنية، تشكّل كلّها عوامل ضاغطة في اتجاه تراجع السوق العقاري في لبنان.

1-1-3- التجارة والخدمات: القطاع الثالث يسجّل أداءً مؤتياً على العموم في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023

في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، كان أداء القطاع الثالث على غرار أداء النشاط الاقتصادي العام في البلاد والذي عرف تحسّناً نسبياً.

وبالتفصيل، زادت في مطار بيروت الدولي حركة الإقلاع والهبوط بنسبة %16.0 و%15.9 على التوالي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، بحيث بلغ عدد الرحلات القادمة 22956 رحلة وعدد الرحلات المغادرة 22940 رحلة.

كذلك، ارتفع عدد المسافرين القادمين والمغادرين بنسبة %19.8 في الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية ليصل إلى 5773324 مسافراً في الفترة المذكورة من العام 2023 مقابل 4820663 مسافراً في الفترة ذاتها من العام 2022. وهذا التحسّن في أداء المطار يعود بخاصة إلى نجاح الموسميين السياحيين، الشتوي والصيفي، كما إلى مبادرات وزارة السياحة الهادفة إلى زيادة تدفّقات السياح إلى البلاد عبر حملات عدّة.

ولدى التدقيق في نسبة استعادة نشاط المسافرين الوافدين عبر مطار بيروت الدولي بين الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 والفترة ذاتها من العام 2019، يتبيّن لنا أن معدل استعادة حركة الوصول قياساً على مستويات ما قبل الأزمة وما قبل جائحة كوفيد، بلغ %82.2. وهذا ما يمثّل تحسّناً نسبته %14.2 من معدل الاستعادة البالغ %68.0 في العام 2022.

التجارة والخدمات

التغيّر	2023				2022					
	فصل 3 / 9 أشهر	فصل 3 / 9 أشهر	فصل 2 / 9 أشهر	فصل 1 / 9 أشهر	فصل 3 / 9 أشهر	فصل 2 / 9 أشهر	فصل 1 / 9 أشهر	فصل 1 / 9 أشهر		
13.3%	19.1%	760	131	323	306	671	110	278	283	عدد البواخر في المرفأ*
-3.8%	-10.4%	309	44	139	127	322	49	142	131	عدد الحاويات في المرفأ (بالتلاف)*
2.0%	-7.9%	3,004	453	1,283	1,268	2,945	492	1,197	1,256	البضائع في المرفأ (بالتلاف الأطنان)*
15.9%	12.0%	45,896	19,111	14,478	12,307	39,588	17,057	12,270	10,261	عدد الطائرات في المطار
19.8%	15.9%	5,773	2,612	1,800	1,361	4,821	2,255	1,469	1,098	عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالتلاف)
-60.2%	-78.5%	9,966	1,754	1,593	6,619	25,039	8,161	8,352	8,526	قيمة الشيكات المتقاضيّة (بملايين الدولارات)

* أرقام الفصل الثالث هي لشهر تموز من كل عام، وأرقام 9 أشهر هي للأشهر التسعة الأولى

بنك عوده

الى ذلك، وعند التدقيق في أرقام موسم صيف 2023، يتبيّن أن مجموع المسافرين القادمين والمغادرين بين حزيران وأيلول 2023 بلغ 3319084 مسافراً، مقابل 2832526 مسافراً في الفترة ذاتها من العام 2022، أي بزيادة نسبتهما 17.2%. أما عدد المسافرين القادمين عبر المطار، فقد ازداد بنسبة 18.2% في الفترة المشار إليها فيما ارتفع عدد المسافرين المغادرين بنسبة 16.2% في الفترة ذاتها. ولدى التدقيق في معدل استعادة حركة الوصول الى مطار بيروت الدولي في موسم صيف السنة الجارية، مقارنةً معه في صيف العام 2019، نلاحظ أن معدل الاستعادة بلغ 85.7%.

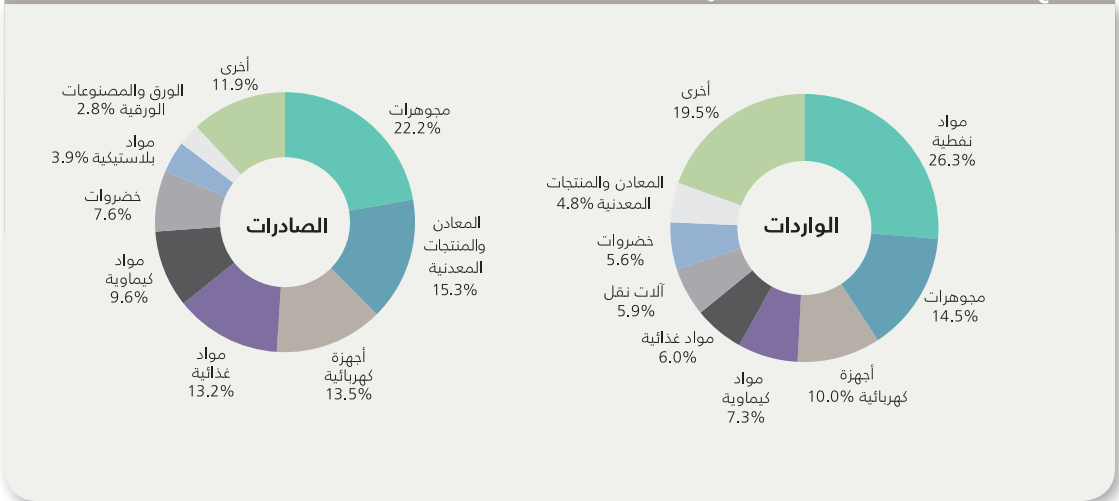
في موازاة ذلك، تفيد إحصاءات وزارة السياحة أن عدد السيّاح القادمين الى لبنان بلغ 1018892 شخصاً في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023. وينمّ هذا الرقم على ازدياد التدقّق السياحي بنسبة 25.9% مقابل 809244 سائحاً وافرماً في الفترة ذاتها من العام 2022. ومن الواضح أن تدقّق السيّاح الى البلاد هذه السنة هو الأكبر منذ العام 2019.

أما القطاع الفندقية، فقد سجّل نتائج متفاوتة في غضون الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2022، بحسب التحقيق الذي أجرته مؤسسة إرنست إنديونغ حول "القطاع الفندقية في الشرق الأوسط" لشهر تموز 2023. ذاك أن نسب الإشغال في فنادق بيروت من فئتي 4 و5 نجوم بلغت 45.2% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023، أي بانخفاض نسبته 4.2% مقارنةً مع الأشهر السبعة الأولى من العام 2022. كذلك، سجّل متوسط سعر الغرفة الواحدة ارتفاعاً بنسبة 98.1% ليبلغ 133 دولاراً أميركياً في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقابل 67 دولاراً في الفترة ذاتها من العام 2022. وهذا ما رفع مردود الغرفة المتوافرة بنسبة 81.2% في الفترة المذكورة من العام 2023 بحيث بلغ هذا المردود 60 دولاراً/الغرفة المتوافرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقابل 33 دولاراً في الفترة ذاتها من العام الماضي.

ولكن، في ظلّ النزاع بين إسرائيل وحماس، والذي من الممكن أن يجزّ الى اضطرابات أو نزاعات إقليمية، من الطبيعي أن يتأثر أداء مطار بيروت الدولي والقطاع السياحي اللبناني. فعلى صعيد مطار بيروت، وفي الوقت الذي تندلع المعارك في جنوب لبنان، دفع الخوف من التصعيد شركات التأمين على الطيران الى إبلاغ شركة طيران الشرق الأوسط "الميدل إيست" بأنها ستلغي التغطية على أسطولها الجوي، ما اضطرّ الشركة الوطنية الى تقليص عدد رحلاتها الى النصف، لأن بلداناً كثيرة نصحت رعاياها بعدم المجيء الى لبنان. وعلى صعيد السياحة، ثمة بلدان عدة نصحت مواطنيها بتجنّب السفر الى لبنان لعدم القدرة على توقّع تطورات الوضع الناشئ. الى ذلك، أهدمت بعض شركات الطيران الأجنبية، مثل الخطوط الدولية السويسرية وشركة لوفتهانزا الألمانية، على تعليق رحلاتها مؤقتاً الى بيروت.

وبحسب رئيس الجمعية الفندقية اللبنانية واتحاد الصناعات السياحية والمجلس الوطني للسياحة في لبنان، فإن القطاع السياحي اللبناني سوف يتكبّد خسائر جسيمة بسبب النزاع الحالي بين إسرائيل وحماس والأحداث الدائرة في جنوب لبنان. وتحديد حجم هذه الخسائر غير ممكن بعد، ولكنّ من المتوقع أن تخسر المؤسسات السياحية الأرباح التي جنتها خلال موسم الصيف. ويأتي ذلك في وقت كان العديد من الأجانب ومن رجال الأعمال، وحتى من المغتربين اللبنانيين ينوون المجيء الى لبنان في شهريّ تشرين الأول وتشرين الثاني، لكنهم اضطروا الى إلغاء زيارتهم هذه عقب التحذيرات التي تلقوها من حكوماتهم. ولا يزال من المبكر مقارنة تأثير هذه الأحداث على الموسم القادم لعطلة نهاية السنة.

توزع الواردات والصادرات (سبعة أشهر 2023)



بنك عوده

على صعيد حركة مرفأ بيروت، تُظهر آخر الإحصاءات المتوافرة ازدياداً بنسبة 13.3% في عدد البواخر الراسية في المرفأ، والذي بلغ 760 باخرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقابل 671 باخرة في الفترة ذاتها من العام 2022. أما حركة الشحن في مرفأ بيروت فسجّلت في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 زيادة طفيفة بنسبة 2.0% قياساً على الفترة ذاتها من العام 2022 بحيث بلغ حجم البضائع المشحونة والمفرغة فيه 3004 آلاف طن في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقابل 2945 طناً في الفترة ذاتها من العام 2022. غير أن عدد الحاويات سجّل انخفاضاً بنسبة 3.8% على أساس سنوي ليبلغ 309270 حاويات في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقابل 321547 حاوية في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

2-1- القطاع الخارجي: انخفاض الواردات بنسبة 9% والصادرات بنسبة 24% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023

سجّلت الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 انخفاض الواردات اللبنانية بنسبة 9.3% مقابل تراجع الصادرات بنسبة 24.0%، ما أسفر عن تقلص العجز التجاري بنسبة 5.7% مقارنةً مع الأشهر السبعة الأولى من العام 2022. ففي الواقع، انخفضت قيمة الواردات من 10.8 مليارات دولار أميركي إلى 9.8 مليارات دولار بين الفترتين المذكورتين (وكان الانخفاض ناجماً بخاصة عن النفط والسيارات)، فيما تقلصت الصادرات من 2.1 مليار دولار إلى 1.6 مليار دولار. ومن جرّاء ذلك، تراجع العجز التجاري من 8.8 مليارات دولار إلى 8.2 مليارات دولار على التوالي.

وبالتفصيل، يُظهر توزّع الواردات حسب نوع المنتجات أن السلع المستوردة التي سجّلت الانخفاض الأكبر هي السيارات والمركبات (-50.3%) ثم الأثرثيات (-40.0%) فالمعدّات والتجهيزات الكهربائية (-28.1%) فالمنتجات البلاستيكية (-17.8%) والمنتجات المنجمية (-17.3%). يضاف إلى ذلك أن الواردات من الخشب والمصنوعات الخشبية، ثم من المنتجات النباتية والإسمنت والمنتجات الحجرية انخفضت على التوالي بنسبة 12.1% و9.8% و5.6% تلتها الواردات من المعادن والمنتجات المعدنية والورق والمنتجات الورقية، والتي انخفضت بنسبة 4.3% و1.2% على التوالي في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2022. في المقابل، يلاحظ ارتفاع الواردات من الأسلحة والمدفعية بنسبة 350.0%، ثم من المجوهرات بنسبة 48.0% ومن الجلود والفرو بنسبة 35.3% ومن الأذذية والقفّعات والريش بنسبة 31.4% ومن المنسوجات والمنتجات النسيجية بنسبة 20.9% ومن الأجهزة السمعية-البصرية بنسبة 12.4%، تلتها المنتجات الكيماوية بنسبة 9.7% ثم المنتجات المختلفة بنسبة 9.3%، والماشية والمنتجات الحيوانية بنسبة 6.3% والسلع الغذائية بنسبة 5.0%.

ويبيّن توزّع الواردات حسب بلدان المنشأ في الفترة ذاتها أن الواردات الآتية من كوريا الجنوبية هي الأكثر تراجعاً (-54.4%)، تلتها تلك الآتية من رومانيا (-53.6%) ثم من تركيا (-39.3%) وتايلندا (-29.3%)، فمن الإمارات العربية المتحدة (-27.8%) والهند (-27.0%). في المقابل، كانت الواردات الآتية من سويسرا هي التي عرفت أكبر نمو نسبي (193.8%)، تلتها روسيا (46.1%) ثم البرازيل (15.1%) وإيطاليا (6.7%) في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقارنةً مع الفترة ذاتها من السنة السابقة.

في موازاة ذلك، يُظهر توزّع الصادرات حسب نوع المنتجات أن الأبواب التي سجّلت الانخفاض الأكبر كانت الصادرات من المنتجات البلاستيكية (-81.4%) تلتها الورق والمنتجات الورقية (-33.8%) ثم المنتجات الكيماوية (-31.1%) والمعادن والمنتجات المعدنية (-23.0%) في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2022.

المديونية العامة



المالية العامة (مليون دولار أميركي)*

موازنة 2024	موازنة 2023	موازنة 2022	فعلي 2021	
2,875	1,824	962	1,250	إجمالي الإيرادات العامة
3,339	2,461	1,311	1,105	إجمالي المصروفات العامة
163	159	119	156	خدمة الدين
-464	-637	-349	144	العجز العام
-300	-478	-231	301	العجز الأولي
-13.9%	-25.9%	-26.6%	13.1%	إجمالي العجز / المصروفات
-2.5%	-2.6%	-3.5%	1.2%	إجمالي العجز / الناتج المحلي الإجمالي
15.8%	7.4%	9.7%	10.1%	الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي
18.3%	10.0%	13.2%	8.9%	المصروفات / الناتج المحلي الإجمالي
-1.7%	-2.0%	-2.3%	2.4%	العجز الأولي / الناتج المحلي الإجمالي
90,000	81,000	31,166	16,164	سعر صرف الليرة اللبنانية/دولار أميركي

* على أساس المتوسط السنوي لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية

بنك عوده

في المقابل، ارتفعت الصادرات من الشحوم والزيوت بنسبة 66.7%، تلتها الصادرات من الماشية والمنتجات الحيوانية (42.9%) ثم من الأجهزة السمعية- البصرية (37.5%) فمن المنتجات المختلفة (28.6%) فالمعدات والتجهيزات الكهربائية (11.2%).

ويبيّن توزّع الصادرات حسب أهم بلدان المقصد أن الصادرات اللبنانية إلى سورية سجّلت الانخفاض الأكبر والذي بلغت نسبته 80.4% في الفترة المشار إليها، تلتها الصادرات إلى كوريا الجنوبية (-57.3%) ثم إلى اليونان (-54.1%) فإلى شاطئ العاج (-30.4%) فالجزائر (-25.0%) وقطر (-21.7%). من جهة أخرى، كانت الصادرات إلى إيطاليا هي الأكثر ازدياداً (41.2%) في الفترة المذكورة، تلتها الصادرات إلى تركيا (25.6%) ثم إلى إسبانيا (15.4%) وعمّان (12.5%) في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات عبر مرفأ بيروت شكّلت القسم الأكبر من الصادرات اللبنانية، إذ بلغت قيمتها 811 مليون دولار أميركي في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023، بارتفاع نسبته 11.2% مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام الماضي، تلتها الصادرات عبر مطار بيروت (503 ملايين دولار، بانخفاض نسبته 12.5% مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2022). تأتي بعدها الصادرات عبر مرفأ طرابلس، والتي بلغت قيمتها 130 مليون دولار، بانخفاض نسبته 38.7% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2022. أخيراً، تأتي الصادرات البرية عبر سورية، والتي بلغت قيمتها 121 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023، متراجعةً بنسبة 68.7% مقارنةً مع الفترة ذاتها من السنة الماضية.

3-1- القطاع العام

الحكومة تقرّ مشروع موازنة العام 2024 ضمن المهل الدستورية

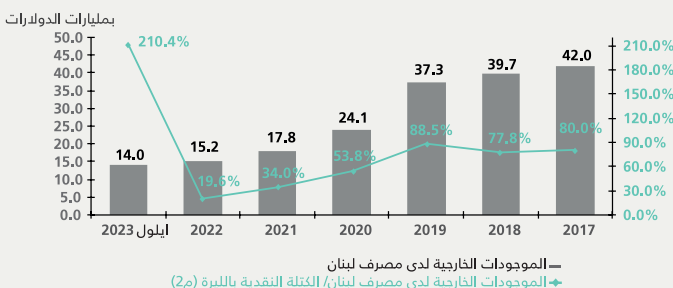
باشر مجلس الوزراء دراسة مشروع موازنة العام 2024 الذي كانت وزارة المالية قد أحالته إليه قبل بضعة أسابيع، وأقرّه بسرعة ضمن المهل الدستورية، مسجّلاً بذلك سابقة منذ العام 2002. وهكذا عقدت الحكومة اجتماعات عدة لدراسة مسودة مشروع موازنة العام 2024 الذي كانت وزارة المالية قد أحالته إلى مجلس الوزراء ضمن المهل العادية المنصوص عليها في الدستور وفي قانون المحاسبة العموميّة.

ووبما أن مسودة مشروع الموازنة قد أحيل إلى مجلس الوزراء "في أوانه"، أي قبل الأول من أيلول، فإن الحكومة أنجزت دراسته وأحالت مشروع الموازنة إلى مجلس النواب قبل انعقاد دورة الخريف، التي تبدأ في النصف الثاني من تشرين الأول.

وفي إمكان النواب أن يدرسوا ويصدّقوا على مشروع الموازنة (2023 و2024) في وقت واحد، بما أن موازنة العام 2023 التي تمّ إقرارها بعد المهلة القصوى في آب الماضي، قد أحيلت أيضاً إليهم.

ويحتوي المشروعان على العديد من التعديلات الضريبية التي فرضها هبوط سعر الليرة اللبنانية التي انهارت قيمتها منذ مطلع الأزمة الاقتصادية في البلاد عام 2019. وبحسب وزارة المالية، فإن سعر الصرف المستخدم لحساب مختلف الضرائب هو السعر الذي حدّده مصرف لبنان.

مؤشرات سوق القطع



الوضع النقدي

التغيّر	8 أشهر	8 أشهر	
حجم	2023	2022	
	4,175	-3,098	التدفقات بمليين الدولارات
	-14,553	-5,556	الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)
	-6,789	-4,432	الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)
	-17,166	-13,086	الديون على القطاع الخاص
	-68,228	-5,681	الاستعمالات = الموارد
	51,062	-7,405	النقد (م3)
			فروقات القطع وأبواب أخرى

بنك عوده

وتلحظ موازنة العام 2024 نفقات إجمالية بقيمة 301 ترليون ليرة لبنانية مقابل إيرادات إجمالية بقيمة 259 ترليون ليرة لبنانية، ما يخلّف عجزاً بقيمة 42 ترليون ل.ل.، أي ما يوازي 464 مليون دولار (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي و13.9% من النفقات). ومع خدمة دين مقدّرة بقيمة 15 ترليون ل.ل.، تصبو موازنة العام 2024 الى تسجيل عجز أولي لا يتعدّى 27 ترليون ل.ل.، أي ما يوازي 300 مليون دولار أميركي (1.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويقترح المشروع ضريبة جديدة للخدمات العامة والسريعة والطارئة في المؤسسات العامة، مع إيرادات توزّع على المرافق العامة كالآتي: 50% لمستخدمي المرفق العام الذي قدّم الخدمة، 5% لمرافق الرقابة، 10% لمستخدمي المرافق العامة التي لا تقدّم أي خدمة، 15% لصندوق مستخدمي القطاع العام و20% للخزينة العامة.

كذلك، فُرضت ضريبة بيئية جديدة على الواردات بنسب تتراوح بين 0.10% و0.50% من قيمة المنتجات المستوردة. كما سيُعتمد طابع مالي جديد على معاملات الخدمات التربوية. الى ذلك، سوف تطبّق رسوم قضائية جديدة وضرائب على مزاوله مهنة الهندسة.

وفي بيان صحافي منشور في منتصف شهر أيلول الماضي، أبدى صندوق النقد الدولي بعض الملاحظات والتوصيات في هذا الصدد، معتبراً أن موازنة العام 2023 لا تزال ناقصة من حيث مواكبة الأوضاع الجارية والتغطية. فهي لا تعكس بدقّة الحجم الحقيقي للعجز وللتتمويل النقدي المرتبط به. فالى جانب احترام المهل، يتعيّن على مشروع موازنة العام 2024 التأكّد من أنه منسجم مع سيروية توحيد سعر الصرف التي أطلقها مصرف لبنان، وأنه تمّ تحاشي المعاملة التفضيلية لبعض المكلفين إزاء غيرهم. وعلى مشروع الموازنة أن يلحظ أيضاً موارد كافية لإعادة بناء الإدارة الضريبية بغية تعزيز الإمتثال وتحسين النزاهة المالية.

4-1- القطاع المالي

1-4-1- الليرة اللبنانية تصمد إزاء الدولار الأميركي في الوقت الذي يعتمد لبنان نموذجاً نقدياً جديداً

صمدت الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي في سوق الصرف الموازية بعد انهيارها السريع في بداية السنة، فيما يدخل لبنان حقبة مالية ونقدية جديدة بإشراف الحاكميّة الجديدة لمصرف لبنان، التي تعتمد سياسة إفصاح رامية الى تعزيز الشفافيّة في الاقتصاد النقدي المستجّد.

وبالتفصيل، يتبيّن أن سعر الصرف في السوق الموازية، والذي تجاوز مستوى 140000 ل.ل./الدولار الواحد في نهاية شهر آذار 2023 واصل تقلباته الهامشيّة المراوحة حول 89000 ل.ل./الدولار حتى إعداد هذا التقرير. ويعود استقرار سعر صرف الليرة/الدولار في السوق السوداء، بصورة خاصة، الى القرارات الأخيرة التي اتّخذتها الحاكميّة الجديدة لمصرف لبنان والقاضية بوقف العمل بمنصّة "صيرفة"، من أجل إقامة منصّة جديدة شفّافة وموثوقة لتداول العملات في الاقتصاد النقدي المستجّد، والحد من الاقتراع من احتياطيّات النقد الأجنبي، ولجم التمويل النقدي وتحسين الشفافية المالية. يضاف الى ذلك استمرار التدفّقات النقدية خلال العطل وموسم الاصطياف السياحي، والحدّ من حجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان.

النشاط المصرفي

التغيّر حجم	آب 2023	تشرين الأول 2019	بملايين الدولارات
-149,080	113,724	262,804	الموجودات المصرفية
-14,080	6,522	20,602	الأموال الخاصة
-72,777	95,586	168,364	ودائع الزبائن
-41,324	3,403	44,727	منها ودائع بالليرة اللبنانية
-31,454	92,183	123,637	منها ودائع بالعملات الأجنبية
-45,244	8,921	54,166	التسليفات
-15,171	859	16,029	منها تسليفات بالليرة اللبنانية
-30,074	8,063	38,136	منها تسليفات بالعملات الأجنبية

بنك عوده

بالفعل، فإن حجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان تقلص كثيراً بقيمة 19.4 ترليون ل.ل. في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 ليبلغ 60.8 ترليون ل.ل. في نهاية شهر أيلول. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الترابط بين سعر الصرف في السوق السوداء والنقد المتداول كان ضعيفاً خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، كما يبيّن مُعامل التحديد الذي بلغ 16% بين المتغيّرين.

إن ثبات سعر صرف الليرة/الدولار في السوق السوداء على 89000 ليرة يتمّ على الرغم من أزمة متعدّدة الأشكال، ومن فراغ دستوري وتحذيرات دولية من أن غياب الإصلاحات سيعرّض لبنان لخطر العزلة وسط النظام المالي العالمي، ومن مخاوف متزايدة من أن يجرّ النزاع بين إسرائيل وحماس إلى حرب أوسع نطاقاً في المنطقة.

توازياً، انخفضت الموجودات الأجنبية لمصرف لبنان بقيمة 1218 مليون دولار في غضون الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 لتبلغ 13966 مليون دولار في نهاية أيلول 2023. في هذا السياق، ووفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل البنك المركزي، كشف بيان صادر مؤخراً عن هذا الأخير أن الموجودات الأجنبية السائلة لمصرف لبنان بلغت 8414 مليون دولار في نهاية شهر أيلول 2023. وتقابل هذه الموجودات مطلوبات أجنبية سائلة بقيمة 1300 مليون دولار، ما يجعل صافي الموجودات الأجنبية السائلة بقيمة 7114 مليون دولار في نهاية أيلول 2023، وقد جدّد المصرف المركزي في هذا البيان التزامه الحفاظ على احتياطيّات القطع السائلة واستخدامها خاصة لتلبية متطلّبات التعميم رقم 158.

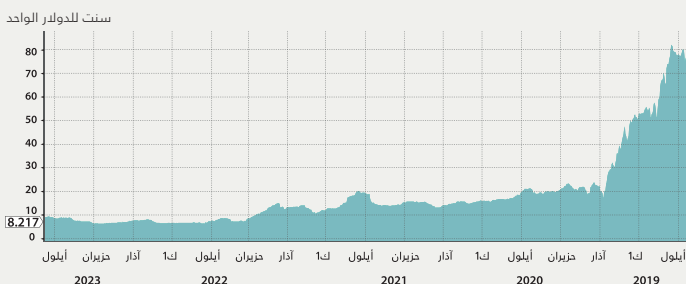
في المقابل، وإزاء استحقاقات إجمالية بقيمة 16223 مليار ليرة لبنانية، بلغت الإكتمالات الإجمالية للنظام المالي بسندات الخزينة بالليرة 13439 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وقد مُنحت بكاملها للمصرف المركزي، ما أدّى إلى عجز إسمي بقيمة 2784 مليار ليرة لبنانية. وجاء ذلك بعد عجز اسمي بقيمة 1773 مليار ليرة لبنانية في العام 2022. ونظراً لتدّخل مصرف لبنان المتواصل في السوق الأولية لسندات الخزينة، فقد سجّلت محفظة سندات الخزينة المملوكة من هذا الأخير نمواً بقيمة 5117 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من السنة، ما رفع حجمها إلى 65751 مليار ليرة لبنانية في نهاية أيلول 2023.

في ما يخصّ شهادات الإيداع، انخفضت المحفظة الإجمالية لشهادات الإيداع بالليرة اللبنانية بقيمة 8081 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 لتبلغ قيمتها 35066 مليار ل.ل. في نهاية أيلول 2023، بعدما ظلّت مستقرّة طوال العام 2022.

أخيراً، في ما يتعلّق بالمستقبل، ومع بدء حقبة جديدة بقيادة الحاكمية الجديدة لمصرف لبنان، يشكّل في رأي الكثيرين فرصة لتحسين النظام النقدي ونظام الصرف، وفي إطار الخطط الرامية إلى الانتقال تدريجياً نحو نظام صرف عائم موجه، ينتظر لبنان توحيد معدلات الصرف المتعدّدة، ما يسهم في القضاء على المراجحة والسعي وراء الربح اللذين يؤثّران على مالية الدولة.

اداء الأسواق المالية

اسعار اليوروبوند السيادية الطويلة الأجل



القطاع المالي غير المصرفي

أيلول 2023 2022 2021 2020 2019 2018 2017

بورصة بيروت							
18,477	14,578	10,625	7,176	7,540	9,117	10,578	الرسملة البورصية (بملايين الدولارات)
345	440	354	233	197	376	608	إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)
2.5%	3.0%	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%	5.8%	حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصية
163.5	129.0	94.0	63.5	69.7	83.9	98.2	مؤشر الأسعار
26.7%	37.2%	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%	-8.1%	التغيّر في مؤشر الأسعار
سندات اليوروبوند اللبنانية							
31,314	31,314	31,314	31,314	28,314	30,964	26,123	الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)
-	-	-	57.0%	30.0%	10.0%	6.5%	متوسط المردود
4.8	5.3	6.2	7.1	7.5	7.8	6.7	متوسط الأجل (عدد السنوات)
-	-	-	-	1649	229	42	تغيّر هامش مفاوضة المخاطر الائتمانية من فئة خمس سنوات (نقاط أساس)

بنك عوده

1-4-2- النشاط المصرفي: انخفاض تراكمي للأموال الخاصة للمصارف بقيمة 14 مليار دولار منذ بداية الأزمة

إن تحليل وضعيّة القطاع المصرفي التراكمية منذ بداية الأزمة المالية في لبنان، أي بين تشرين الأول 2019 وآب 2023، يُظهر الاتجاهات التالية:

- انخفاض تراكمي كبير لمجموع الودائع بقيمة 72.8 مليار دولار أميركي نتيجة عمليات سحب وسداد قروض: فقد تراجعت ودائع الزبائن من 168.4 مليار دولار في تشرين الأول 2019 إلى 95.6 مليار دولار في آب 2023، أي بما يعادل 43%. في هذا السياق، انخفضت ودائع المقيمين بقيمة 58.6 مليار دولار أميركي فيما انخفضت ودائع غير المقيمين بقيمة 14.2 مليار دولار. وتراجعت الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة 31.4 مليار دولار في الفترة المذكورة لتبلغ 92.2 مليار دولار بينما تراجعت الودائع بالليرة بقيمة 16.4 تريليون ل.ل. لتبلغ 51.1 تريليون ل.ل. في نهاية آب 2023. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة الودائع من 73.4% في تشرين الأول 2019 إلى 96.4% في آب 2023.

- انخفاض تراكمي لمجموع التسليفات بقيمة 45.2 مليار دولار أميركي في إطار الجهود المبذولة لتقليص انكشاف المصارف: فالمصارف اللبنانية قلّصت رافعتها الإقتراضية إلى حدّ كبير منذ بداية الأزمة بحيث انخفضت محفظة تسليفاتها من 54.2 مليار دولار إلى 8.9 مليار دولار، أي بما يعادل 83%. ويشكّل سداد القروض 62% من تقلّص الودائع خلال الفترة المغطاة. وقد تراجعت التسليفات بالنقد الأجنبي بقيمة 30.1 مليار دولار لتبلغ 8.1 مليار دولار بينما تراجعت التسليفات بالليرة اللبنانية بما يعادل 11.3 تريليون ل.ل. لتبلغ 12.9 تريليون ل.ل. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة التسليفات من 70.4% في تشرين الأول 2019 إلى 90.4% في آب 2023.

- انخفاض تراكمي لمعدل الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية بمقدار 862 نقطة أساس ولمعدل الفوائد على الودائع بالدولار بمقدار 658 نقطة أساس: فالمعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية تراجع من 9.03% في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 0.41% في نهاية آب 2023، بينما انخفض معدل الفائدة الوسطي على الودائع بالدولار من 6.61% إلى 0.03% في الفترة ذاتها. وبلغ الفارق بين معدل الفائدة على الودائع بالدولار ومعدل ليبور لثلاثة أشهر حوالي -5.63% في آب 2023 مقابل +4.71% في تشرين الأول 2019.

- انخفاض تراكمي لسيولة المصارف بالنقد الأجنبي في الخارج بقيمة 4.0 مليار دولار: فقد تراجعت ديون المصارف اللبنانية على القطاع المالي غير المقيم من 8.4 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 4.4 مليار دولار في نهاية آب 2023. ونتج ذلك عن الإستخدام الكبير للسيولة الأجنبية من قبل المصارف اللبنانية لتلبية سحبيات الزبائن النقدية في بداية الأزمة، ولاحقاً عقب صدور تعميم مصرف لبنان رقم 158. وإلى الـ 4.4 مليار دولار من السيولة بالنقد الأجنبي الموظّفة في الخارج، تُضاف 0.9 مليار دولار من السيولة النقدية المودعة في خزائن المصارف اللبنانية.

- انخفاض تراكمي لمحفظة سندات اليوروبوندر لدى المصارف بقيمة 12.1 مليار دولار أميركي جرّاء صافي عمليات البيع المحليّة وعمليات رصد المؤنّات. فقد بلغت محفظة سندات اليوروبوندر المملوكة من المصارف اللبنانية 2.7 مليار دولار أميركي في نهاية آب 2023 مقابل 14.8 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019. ونتج هذا الإنخفاض عن صافي عمليات بيع سندات اليوروبوندر بخسارة من قبل المصارف، لا سيّما خلال الأشهر الأولى للأزمة، إضافةً إلى عمليات رصد كبيرة للمؤنّات فرضتها السلطات النقدية على محافظ سندات اليوروبوندر.

- انخفاض تراكمي للأموال الخاصة للمصارف بقيمة 14.1 مليار دولار أميركي، وذلك بسبب صافي الخسائر التي تكبّدها المصارف. فالأموال الخاصة للمصارف تقلّصت من 20.6 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 6.5 مليار دولار في نهاية آب 2023، بسبب صافي خسائر المصارف إبان هذه الفترة. وتعود الخسائر التي لحقت بالمصارف اللبنانية إلى تكاليف الصرف الباهظة، وإلى مفاعيل الهوامش والزيادات الأجرية وازدياد الأعباء التشغيلية العائدة إلى ارتفاع التضخّم، إضافةً إلى المؤنّات الكبيرة المرصودة تحسّباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص بوجه عام.

بنك عوده

1-4-3- البورصة وسوق السندات: استمرار عمليات التحوّط في سوق الأسهم، وأسعار السندات عند أدنى مستوياتها في ظل أزمة متعدّدة الأشكال وتوتّرات جيوسياسية متزايدة

مدّدت سوق الأسهم اللبنانية سلسلة مكاسبها في غضون الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، في إطار عمليات تحوّط متواصلة في مواجهة أزمة متعدّدة الأشكال وتضخّم متزايد. بالتوازي، وصلت أسعار سندات اليوروبوندرز إلى أعتاب الـ 8 سنت للدولار الواحد في نهاية أيلول، عقب تغيير حاكميّة مصرف لبنان في نهاية تموز 2023، قبل أن تعود وتنخفض إلى حدود الـ 6 سنت للدولار الواحد في تشرين الأول، وذلك بفعل أجواء عدم اليقين التي ولّدها تفاقم النزاع الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

في التفاصيل، استفادت بورصة بيروت من ميل المستثمرين المتزايد إلى الأسهم العقارية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وذلك خصوصاً بفعل عمليات التحوّط تجاه انهيار أسعار العملة منذ بداية السنة في سوق الصرف الموازية وتفاقم التضخّم الذي تضاعف ثلاث مرات، فيما سعى المتعاملون أيضاً إلى تجنّب أي اقتطاع على رساميلهم.

وقد انعكس ذلك ارتفاعاً في مؤشر أسعار البورصة بنسبة 26.7% في الأشهر التسعة الأولى من السنة، علماً أن أسعار الأسهم محرّزة بالدولار المحلي. مع ذلك، سجّلت المكاسب المحقّقة من الأسهم منذ بداية السنة تراجعاً حتى شهر تشرين الأول 2023، لأن بعض المتعاملين في السوق آثروا تصفية أرباحهم في ظلّ التوتّرات الجيوسياسية المتزايدة في المنطقة.

إنّ التحليل المعمّق للأسهم الفردية يبيّن أن أسعار أسهم سوليدير من فئتي "أ" و "ب" ارتفعت في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 بنسبة 24.9% و 28.3% على التوالي، بحيث بلغت 76.05 دولاراً و 77.40 دولاراً بالتتابع في نهاية أيلول الفائت. وهذا ما أوصل نسبة الأرباح التراكمية لأسهم سوليدير إلى 1295% منذ بداية الأزمة، ذلك أن سعر تداول أسهم سوليدير "أ" و "ب" كان 5.45 دولاراً و 5.55 دولاراً على التوالي في 17 تشرين الأول 2019.

من جهة أخرى، سجّلت الأسهم المصرفية ارتفاعاً طفيفاً في أسعارها بمعدل 0.4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023. فالواقع أن أسهم بنك عوده العادية قادت الأسعار صعوداً في البورصة في الفترة المذكورة، محقّقة ارتفاعاً كبيراً في أسعارها بلغت نسبته 42.9% لتصل إلى 2.20 دولاراً لتلتها أسهم بنك لبنان والمهجر العادية (+ 12.8%) التي بلغ سعرها 3.00 دولارات وأسهم بنك بيمو العادية (+ 4.2%) التي بلغ سعرها 1.25 دولار. في المقابل، انخفض سعر أسهم بنك بيلوس التفضيلية "2009" بنسبة 21.0% لتبلغ 29.99 دولاراً، تلتها أسعار ايصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك عوده (-16.5% إلى 1.16 دولار) ثم ايصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك لبنان والمهجر (-9.1% إلى 2.50 دولار) وأسهم بنك بيلوس العادية (-5.3% إلى 0.71 دولار). أما في فئة الأسهم الصناعية، فقد ارتفع سعر سهم شركة "الإسمنت الأبيض اسمي" وسعر سهم شركة "هولسيم لبنان" بما يزيد عن الضعف في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 بحيث بلغ الأول 24.20 دولاراً والثاني 65.00 دولاراً في نهاية أيلول 2023.

وترافقت القفزات الكبيرة في أسعار الأسهم مع تراجع تقلّبات الأسعار في بورصة بيروت. فهذه التقلّبات، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 8.8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 مقابل تقلّبات أعلى بكثير بلغت نسبته 17.0% في الفترة ذاتها من العام 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن الرسملة البورصيّة في سوق الأسهم اللبنانية جاءت على غرار مكاسب الأسعار في البورصة في غياب أيّ عملية إدراج أو شطب، بحيث ارتفعت هذه الرسملة بنسبة 26.7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وتحديداً من 14578 مليون دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2022 إلى 18477 مليون دولار في نهاية أيلول 2023.

وفي ما يخصّ حجم التعاملات، زادت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت بنسبة 10.7% على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 لتصل إلى 344.9 مليون دولار أميركي مقابل 311.6 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2022، علماً أن أسهم سوليدير ظلّت تستأثر بحصة الأسد من حركة البورصة (93.1%) تلتها أسهم المصارف (6.6%) ثم الأسهم الصناعية (0.3%). ومن جرّاء ذلك، بلغ معدل الدوران الإجمالي في بورصة بيروت، والمقدّر بحجم عمليات التداول السنوية/الرسملة البورصيّة، 2.5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 مقابل 3.1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022.

من ناحية سوق سندات اليوروبوندرز، فقد لامست أسعار السندات السيادية اللبنانية للمرّة الأولى هذه السنة مستوى 8 سنتات للدولار الواحد في نهاية أيلول 2023، ما ينطوي على ارتفاع بمقدار 2.25 إلى 2.50 نقطة أساس منذ بداية السنة. ويفسّر ذلك خصوصاً بميل المستثمرين المتزايد إلى سندات الدين اللبنانية عقب تغيير حاكميّة مصرف لبنان، نظراً لأسعارها المنخفضة والمغرية وللخشية من تفويت أيّ تطور إيجابي على الصعيد المحلي، مع ترقّب نتائج الخطة الشاملة المقترحة من قبل نواب حاكم المصرف المركزي، والتي تعتبرها أهم مصارف الإستثمار العالميّة خطوة إيجابية نحو تحسين النظام النقدي الوطني، وتطبيق إصلاحات منتظرة منذ زمن طويل. مع ذلك، فإن أسعار سندات اليوروبوندرز

بنك عوده

اللبنانية انخفضت الى حوالي 6 سنتات للدولار الأميركي الواحد في شهر تشرين الأول 2023، بسبب النزاع العسكري غير المسبوق بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية والمخاوف المتزايدة من توسع هذا النزاع الى حرب عسيرة على الضبط في المنطقة.

في المرحلة القادمة، تبقى آفاق الأسواق المالية اللبنانية رهن التطورات الجيوسياسية الإقليمية، وملء الفراغ الدستوري الداخلي، وتنفيذ برنامج إصلاح شامل يتصدى للتحديات الجوهرية التي تواجه لبنان ويستجيب لتوصيات صندوق النقد الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يحزّر دعماً مالياً دولياً لا غنى عنه، وأن يرسّي قواعد مفاوضات بناءة مع حملة سندات الدين.

2- الخلاصة: قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي تحت البند الرابع

أصدر صندوق النقد الدولي تقرير من 80 صفحة تحت البند الرابع (Article IV) قدّم فيه تقييمه للوضع الاقتصادي والمالي والنقدي والمصرفي الاجتماعي في لبنان. كما عرض رأيه في الحلول للخروج من الأزمة. والتقرير المفصّل هو الأول للصندوق منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية، إذ ان آخر تقرير مماثل أصدره الصندوق، وللمفارقة، كان في 18 تشرين الأول 2019.

جاء تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي حول لبنان بناءً إلى حدّ لافت. فمن ناحية، قدّم التقرير وصفاً وافياً للأزمة ونتائجها، كما سلّط الضوء على المسؤوليات والتحديات بشكل مسؤول. من ناحية أخرى، طرح التقرير بشكل موضوعي متطلبات الخروج من الأزمة، ولا سيما من خلال توصياته بشأن السياسة المالية والسياسة النقدية والإصلاحات المصرفية المطلوبة.

وفي قراءة متأنية للتقرير نرى نقاط عديدة يجب على الفرقاء المعنيين من مكونات السلطة السياسية والسلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية والقطاع الخاص تلقّفها للإجماع على رؤية موحدة للخروج من الأزمة، مع تحفظنا على نقاط أخرى في التقرير ومنها أرقام الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال.

أولاً، يعترف التقرير أن المنعطف الحيوي والمحور الأساسي لبدء تطبيق الخطة الإصلاحية هو القرار السياسي، إذ يوضح مدراء الصندوق في التقرير أنه في غياب القرار السياسي لن يكون هناك إمكانية لإقرار القوانين الإصلاحية في مجلس النواب أو تطبيق الإجراءات الأخرى.

ثانياً، لخصّ صندوق النقد الدولي في تقريره الجديد، كما في بيانه المقتضب الذي أصدره في ايلول الماضي، السبيل التنفيذي للخروج من الأزمة، وهو التعاون والتنسيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية لتطبيق البرنامج الإصلاحي.

ثالثاً، اعتبر صندوق النقد أن شقّ الأزمة المتعلّق بالقطاع المصرفي هو أزمة نظامية، مما يعني أن قرارات خارجة عن نطاق المصارف انفرادياً ساهمت في الأزمة.

رابعاً، قال الصندوق بشكل واضح ومباشر أن موجودات القطاع المالي في لبنان كانت تغطّي في العام 2017 معظم الودائع بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية.

خامساً، أوضح التقرير أسباب تراجع هذه التغطية، وحددها باستمرار دعم السلع والمواد المستوردة، وارتفاع النفقات العامة على سعر صرف تفضيلي للدولار الأميركي، وتدخّل مصرف لبنان لدعم استقرار سعر الصرف الليرة اللبنانية. وهذه القرارات هي قرارات سياسية بامتياز، إن كان ارتفاع النفقات العامة في 2018 مما أدى إلى اتساع العجز في الموازنة العامة من ثلاث مليارات دولار في 2017 إلى قرابة الست مليارات دولار في 2018، أي من 8.65% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 إلى 11% من الناتج في 2018، مما سارع في ارتفاع الدين العام ونسبته من الناتج المحلي إلى 150% من الناتج في 2018، أو سياسة دعم الاستيراد المكلفة، أو الكلفة المتزايدة للسياسة النقدية في حينه.

سادساً، تضمّن التقرير مبدأ إنشاء صندوق استرداد الودائع مع بعض الشروط، منها إعادة تأهيل وحسن إدارة المؤسسات العامة ذات طابع تجاري، حيث كانت بعثة الصندوق تتحقّق بشكل أو بآخر على هذه الفكرة سابقاً.

بنك عوده

سابقاً، اقترح التقرير إعادة رسملة مصرف لبنان من خلال جزء من إيرادات المؤسسات العامة ذات طابع تجاري، وهنا بيت القصيد. إذ أن هذا القرار، لو اتخذته السلطات اللبنانية، سيؤدي إلى معادلة رابحة لجميع الأطراف (win-win)، للأسباب التالية: بدايةً، سيعالج هذا الأمر مسألة مزمنة وهي سوء إدارة مؤسسات وقطاعات حيوية يحتكرها القطاع العام أدت إلى تحميل الاقتصاد، والخزينة العامة، وميزانية العائلات، ومصرف لبنان، والمصارف التجارية أعباء مالية واقتصادية ساهمت في شكل مباشر في الأزمة. إضافة إلى ذلك، ان إضفاء الشفافية، والحوكمة، والإدارة الرشيدة، والمحاسبة والمسائلة، والإنتاجية على هذه المؤسسات يخدم بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري وتنافسية الاقتصاد والمالية العامة واستدامة الدين العام ويحافظ على البيئة. كما ان، وهذه النقطة الأهم، يخفّض هذا القرار، حسب صندوق النقد، احتمال شطب جزء من الودائع المصرفية، إذ ان الدولة ستتحمل جزءاً أساسياً من مسؤولية الخروج من الأزمة وإعادة الودائع إلى أصحابها، مما سيضفي مصداقية للدولة اللبنانية، خصوصاً حينما تقرر العودة إلى الأسواق المالية العالمية.

لذلك، نعتقد أن هذه النقاط تشكل قواسم مشتركة يجب البناء عليها للوصول إلى رؤية موحدة وبرنامج يحظى ليس فقط على اجماع، بل على تبني مكونات السلطة السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاعتبار اللبناني له. وقد يفتح صندوق النقد في تقريره الباب لهذا اجماع وتبني، ويبقى على المكونات أعلاه تلقّف هذه الأفكار وترجمتها عملياً ليستطيع لبنان رؤية الضوء في آخر النفق.

نحن نعتقد انه لا مخرج للأزمة الاقتصادية النقدية الراهنة التي يعاني منها لبنان من دون اتفاق شامل مع صندوق النقد يؤمن تدفق مداخل العملات الأجنبية إلى لبنان أكان من خلال صندوق النقد مباشرة أو من خلال الدول المانحة فيما بعد والتي لن تمتد يد المساعدة إذا لم يكن هنالك مراقب دولي للإصلاحات ألا وهو صندوق النقد.

في هذا السياق، إن من شأن إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي أن يكون المدخل لوضع حدّ للأزمة الاقتصادية والمالية التي ترزح تحتها البلاد منذ أربع سنوات وأن يضع البلاد على سكة النمو الاقتصادي الإيجابي وأن يحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأسر اللبنانية بشكل عام.